


Distr.: General
10 August 2011

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



الفريق العامل المفتوح العضوية للمؤتمر الدولي
المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الأول
بلغراد، ١٥ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ النهج الاستراتيجي: المسائل الجديدة والناشئة في
مجال السياسات

تقرير بشأن مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك مشروع توصيات

مذكرة من الأمانة

تشرف الأمانة بأن تعمم، في مرفق هذه المذكرة، تقريراً بشأن مشروع المواد الكيميائية في
المنتجات، بما في ذلك مشروع توصيات، وذلك بغرض إعلام المشاركين به. وقد أستنسخ التقرير
بالصورة التي ورد بها دون تحرير رسمي.

مرفق



تقرير بشأن مشروع المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات مقدم إلى الفريق العامل
المفتوح العضوية التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

فرع المواد الكيميائية

أيار/مايو ٢٠١١

IOMC



INTER-ORGANIZATION PROGRAMME FOR THE SOUND MANAGEMENT OF CHEMICALS

A cooperative agreement among FAO, ILO, UNEP, UNIDO, UNITAR, WHO and OECD

أعد هذا المطبوع في إطار البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ولا تعبر محتويات هذا المطبوع بالضرورة عن آراء المنظمات المشاركة في هذا البرنامج أو سياساتها المعلنة.

نشأ البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عام ١٩٩٥ تنفيذاً للتوصيات الصادرة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ لتوثيق التعاون وتنمية التنسيق الدولي في مجال السلامة الكيميائية. والمنظمات المشاركة في هذا البرنامج هي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة المراقب. والغرض من هذا البرنامج المشترك بين المنظمات هو تعزيز تنسيق السياسات والأنشطة التي تنفذها المنظمات المشاركة، بالتضامن أو كل على حدة، لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة.

معلومات أساسية

١ - إن المواد الكيميائية جزء أساسي من حياتنا اليومية. فهي موجودة في معظم المنتجات التي يصنعها البشر. ولحماية الصحة البشرية والبيئة، لا بد من تقاسم معلومات كافية ومفيدة بشأن المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات المصنعة على امتداد سلسلة الإنتاج وكذلك في أسفل سلسلة القيمة وضمان أن تكون المعلومات اللازمة لتناول المنتجات واستخدامها وإعادة تدويرها والتخلص منها على نحو مأمون متاحة وفي المتناول ومحالة إلى أصحاب المصلحة المعنيين في الوقت المناسب وبصيغة مفهومة على مدى دورة حياة المنتجات. واستخدام الموارد استخداماً مستداماً أمر مهم في عالم يتزايد فيه الاستهلاك بصورة مطردة، وتتحقق هذه الاستدامة بواسطة تكييف ممارسات إعادة التدوير المناسبة والمأمونة للمواد المشتقة من المنتجات المستبعدة. ومن المهم لهذا الغرض معرفة محتويات المنتجات المزمع إعادة تدويرها بحيث يتسنى تناولها على نحو مأمون وإعادة تدويرها بالطريقة الأمثل.

٢ - ويؤدي المنتجون دوراً رئيسياً في جمع تلك المعلومات وإتاحتها، وينبغي أن يتمكن تجار التجزئة والقائمون بإعادة التدوير والمستهلكون من الحصول على المعلومات كي تكون اختيارهم مستنيرة وإدارتهم للنفايات مناسبة. وتتوخى أغلبية الجهود المبذولة حالياً ضمان خلو المنتجات من المواد الكيميائية الضارة، وتصمم التشريعات وتدابير المراقبة في هذا الاتجاه. وتستحدث نظم قليلة للإعلام على نحو دقيق بمحتوى المنتجات. ورغم ما يبذله بعض أصحاب المصلحة من جهود في سبيل توفير المعلومات، يشكل النقص الحالي في المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات أحد العقبات أمام الحد من المخاطر المتصلة بتلك المواد الكيميائية وأمام زيادة استدامة التصرف في الموارد، وهو ما قد يكون أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة إذا ما اقترن بإجراءات تعاونية كافية. وتجنب تضارب نظم المعلومات وزيادة توافقها مع النظم القائمة أمر من شأنه أن يفيد جميع أصحاب المصلحة وأن يخفض التكاليف.

٣ - وتنص الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، في أحكامها المتعلقة بحالة المعارف والمعلومات، على أمور منها الهدف المتمثل في ضمان أن تكون المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية على مدى دورة حياتها، بما يشمل المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات، حيثما كان مناسباً، معلومات متاحة وفي المتناول وسهلة الاستخدام وكافية وملائمة لاحتياجات جميع أصحاب المصلحة.^(١) وتبرز الاستراتيجية الجامعة للسياسات، في أحكامها المتعلقة بالإدارة،^(٢) دور الحكومات وأدوات الإدارة في تدبير المواد الكيميائية تدبيراً حكيماً على مدى دورة حياتها وأهمية أن تكون تلك الأدوات متعددة القطاعات وشاملة وفعالة ومجدية وشفافة ومتناسقة وجامعة وأن تكفل المساءلة مع مراعاة ظروف البلدان واحتياجاتها. والمعارف والمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات ضرورية لإدارة المواد الكيميائية إدارة حكيمة على مدى دورة حياة المنتجات. وتمثل المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات مسألة مهمة تثار في عديد من المجالات وهم طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ذوي الاحتياجات المحددة من المعلومات داخل سلسلة القيمة وخارجها.

٤ - والجهود والقدرات الحالية الرامية إلى توفير معلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات غير كافية للإلمام تماماً بالمخاطر التي يمكن أن تطال الصحة البشرية والبيئة على مدى دورة حياة المنتجات، كما أنها غير كافية لاتخاذ قرارات

(١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفق الثاني، الفقرة ١٥ (ب) '١'.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفق الثاني، الفقرة ١٦.

مستنيرة. ويقتضي توليد المعارف وتيسرها على نحو فعال ومجد اتخاذ إجراءات تعاونية على كل المستويات بمشاركة جميع القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، وفقاً لمتطلبات السلطات الوطنية وضوابطها وفي حدود الموارد المتاحة.

مقدمة

٥ - في أيار/مايو ٢٠٠٩، اعتمد المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية قراراً يوافق على تنفيذ مشروع بشأن المواد الكيميائية في المنتجات هدفه العام تعزيز تنفيذ الفقرة ١٥ (ب)^(٣) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي. ويشمل المشروع بلورة توصيات محددة بشأن زيادة الإجراءات التعاونية الدولية كي ينظر المؤتمر في هذه التوصيات في دورته الثالثة في عام ٢٠١٢. ودعا المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى قيادة المشروع وتيسيره. ووافق المؤتمر على المهام التالية:

- جمع واستعراض المعلومات الموجودة بشأن نظم المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات بما يشمل، على سبيل الذكر وليس الحصر، الضوابط والمعايير والممارسات الصناعية؛

- تقييم تلك المعلومات في ضوء احتياجات جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتحديد الثغرات؛

- بلورة توصيات محددة بشأن إجراءات تعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية فيما يتصل بتلك المعلومات، مع دمج الأولويات المحددة وآليات الحصول على المعلومات وتقديمها.

٦ - وأوصى القرار بأن تأخذ مقترحات الإجراءات التعاونية بعين الاعتبار النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها، كما يوصي بتجنب تكرار الجهود في إطار هذا النظام.

أنشطة المشروع ونتائجه

٧ - شملت مرحلة تحديد النطاق الأولية من مشروع المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات استقصاء موجهاً إلى مراكز تنسيق النهج الاستراتيجي بهدف تحديد الأمثلة الجيدة المستمدة من نظم المعلومات القائمة، سعياً إلى استقاء آراء أصحاب المصلحة المعنيين بالنهج الاستراتيجي فيما يتعلق بمحور تركيز وأولويات التقييم المقبل لاحتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات وإلى تحديد قطاعات المنتجات ذات الأولوية التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام في المقام الأول. وُبُحثت النتائج في اجتماع لتحديد النطاق عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ واتفق فيه المشاركون على أن قطاعات المنتجات ذات الأولوية الأكبر هي: منتجات/لعاب الأطفال، والإلكترونيات، والملابس، ومواد البناء، وتعليب الأغذية، ومنتجات العناية الشخصية، واختيرت من هذه القائمة القطاعات الأربعة الأولى لتكون موضوع دراسة أعمق.

(٣) الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي، الفقرة ١٥ (ب) "العمل على أن يُكفل لجميع أصحاب المصلحة: '١' معلومات متاحة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بما في ذلك، حسبما يتناسب المواد الكيميائية الموجودة داخل المنتجات ويسهل الحصول عليها واستخدامها، وأن تكون كافية ومناسبة لاحتياجات جميع أصحاب المصلحة. ومن أنواع المعلومات المناسبة، التأثيرات على صحة البشر والبيئة وما لها من خواص ذاتية واستخداماتها المحتملة وتدابيرها الوقائية ولوائحها التنظيمية؛ و'٢' أن تنشر هذه المعلومات بلغات مناسبة، مع الاستفادة الكاملة، من جملة أمور، من وسائط الإعلام وآليات الاتصال الخاصة بالأخطار مثل النظام المنسق عالمياً للتصنيف ووضع البطاقات التعريفية على المواد الكيميائية والأحكام ذات الصلة من الاتفاقات الدولية؛"

٨ - وعقب مرحلة تحديد النطاق، باشر المشروع أنشطة تحليلية شملت لمحة عامة عن النظم القائمة قدمت عرضاً عالمياً لنظم معلومات المواد الكيميائية في المنتجات ووصفاً لاحتياجات أصحاب المصلحة من تلك المعلومات. واقترح تقرير للمحة العامة اتباع نهج ثنائي إزاء تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات. ويتوخى النهج الثنائي معالجة (أ) صعوبات معرفة وإحالة المعلومات المتعلقة بالمواد الموجودة في المنتج و(ب) صعوبة تفسير وتقييم المعلومات تلبية للاحتياجات المختلفة لأصحاب المصلحة.

٩ - وتشمل الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة المشاركة في سلسلة قيمة المنتجات والاحتاجة إلى معلومات عن المواد الكيميائية الموجودة فيها المصنعين/المنتجين وتجار التجزئة والموزعين والمستهلكين والجهات الفاعلة في نهاية حياة المنتجات. ويذكر أيضاً من بين أصحاب المصلحة الموجودين خارج سلسلة القيمة الحقيقية والاحتاجين إلى المعلومات صناعات السياسات والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع البحثي والأكاديمي ووسائل الإعلام. وتشمل أنواع المعلومات اللازمة للمنتجات المتصلة بالمنتجين التي تتيح التتبع وتلك المتعلقة بالمحتوى الكيميائي وتعليمات الاستخدام والتناول والتصريف على نحو مأمون.

١٠ - وأجريت دراسات حالات بواسطة مؤسسات مختلفة بهدف القيام بما يلي:

- توفير استعراضات للحالة الراهنة لتبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات داخل القطاعات المختارة؛

- تحديد ما لمختلف أصحاب المصلحة في القطاعات المختارة من احتياجات خاصة من المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وإجراء مسح لتدفقات المعلومات في القطاع وإعداد تحليل للثغرات؛

- تحديد العوائق في توفير المعلومات/الحصول عليها والبحث عن الإجراءات الممكنة التي قد تساعد على تخطي تلك العوائق.

١١ - وبغية إنجاز دراسات الحالات عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مشاورة صغيرة بين خبراء القطاعات بخصوص مشروع المواد الكيميائية في المنتجات وضمت المشاورة معاهد وخبراء قطاعيين وكانت أهدافها كالتالي:

- تقاسم نتائج البحوث الجماعية التي خلصت إليها المعاهد قبيل إكمال دراسات الحالات؛

- تبادل تجارب ومعارف الخبراء من مختلف القطاعات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية في المنتجات؛

- تحديد القضايا الحساسة فيما يتصل بتبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، لاسيما من جانب مقدمي البيانات؛

- مناقشة التدابير أو الخيارات الممكنة التي قد تساعد على تخطي العوائق وتوفير المعلومات.

١٢ - واستنتجت المشاورات أن مصنعي المواد الكيميائية يلحون على توفير معلومات عن المواد الكيميائية التي يعرضونها في أسفل سلسلة الإنتاج. وعلى الطرف الآخر من سلسلة الإنتاج، يحاول المنتجون/أصحاب العلامات التجارية استقاء معلومات عن المحتوى الكيميائي للمواد والمكونات من العناصر الفاعلة في أجزاء أعلى داخل السلسلة. غير أن تبادل

المعلومات عادة ما ينقطع بين هذين الطرفين من سلسلة الإنتاج، وهي مشكلة يتعين التغلب عليها. وبناء على ذلك وعلى ما لأصحاب المصلحة في أسفل سلسلة القيمة من احتياجات من المعلومات، اقترحت المشاورة اتباع نهج مزدوج إزاء تدفق المعلومات يقوم من جهة على تلبية الحاجة إلى توافر المعلومات على مدى سلسلة القيمة ومن جهة أخرى على تلبية الاحتياجات في أسفل سلسلة القيمة من خلال تصميم المعلومات وفقاً لاحتياجات أصحاب المصلحة. بمن فيهم المستهلكون والجهات الفاعلة في معالجة المنتجات في نهاية حياتها.

١٣ - وأفادت المشاورة أيضاً بأن الخطوة المقبلة الأكثر فائدة وإيجابية ستتمثل في القيام بمشروع تجريبي أو أكثر، بالاستناد إلى العمل المنجز حتى الآن في مشروع المواد الكيميائية في المنتجات. وسيستدعي هذا المشروع النموذجي التزام عدد قليل من الشركات الكبرى في القطاعات المختارة. ويمكن إعداد دراسة نموذجية لمعالجة مسائل من قبيل نطاق وصيغة نظام معلومات خاص بالمواد الكيميائية في المنتجات؛ وطرائق ترويج استعمال هذا النظام على نطاق واسع؛ وتحديد النظم التي يمكن استخدامها كأساس لبلورة نظام معلومات جديد أو المضي في تطوير النظام القائم؛ وأساليب إذكاء الوعي وتحسين الفهم لدى أصحاب المصلحة حرصاً على استحداث نظام فعال؛ والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وبناء قدراتها؛ وتبعات الموارد بالنسبة إلى مختلف أصحاب المصلحة.

١٤ - وأعدّ تقرير توليفي بشأن النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير الاستعراضي للمشروع^(٤) ودراسات الحالات القطاعية الأربع والاجتماع التشاوري، من أجل تحديد النتائج الأساسية والمشاركة، بما يشمل مقترحات للمضي بالمشروع قدماً. ويلخص التقرير التوليفي، المتاح في هذا الاجتماع كوثيقة إعلامية^(٥) الثغرات والعقبات والنقاط المشتركة انطلاقاً من التقارير القطاعية الأربعة والتقرير الاستعراضي للمشروع. وشملت النقاط المشتركة المحددة للاحتياجات في جميع القطاعات المدروسة من المعلومات اللازمة لمصممي المنتج كي يتخذوا القرارات، وللفاعلين داخل سلسلة الإنتاج لمعرفة المواد الكيميائية التي يستخدمونها، وللحكومات والموزعين لمراقبة سلامة مكونات/محتوى المنتجات، وللمستهلكين لاقتناء مشترياتهم عن دراية، والقائمين بإعادة التدوير ليكونوا قادرين على إعادة المواد بالطريقة المناسبة إلى عمليات الإنتاج، ولمعالجي النفايات ليتسنى لهم التخلص منها بشكل سليم. وحددت بعض القطاعات أيضاً أطواراً محددة من دورة الحياة تكون فيها الاحتياجات من المعلومات كبيرة بصفة خاصة. وتمثلت مسائل مشتركة أخرى في وجود شركات مهيمنة على السوق في جميع القطاعات، وفي أن التنظيم القانوني عامل مساهم في توفير المعلومات، وأن تبادل المعلومات تعثره حالياً ثغرات كبيرة.

١٥ - وعُقدت في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ حلقة عمل بشأن مشروع المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات لمناقشة نتائج الاجتماعات السابقة ودراسات الحالات الأربع والتقرير التوليفي. وتضمنت حلقة العمل عروض قدمها ممثلو الدوائر الصناعية وأصحاب مصلحة آخرون بشأن الجهود المبذولة في سبيل زيادة توافر المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات والحصول عليها. وعلاوة على ذلك، ساعدت حلقة العمل على إذكاء الوعي بالمشروع ونتائجه وتحسين فهمهما لدى شريحة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية،

(٤) أنظر:

Kogg & Thidell *Chemicals in Products - An overview of existing systems for providing information regarding chemicals in products and of stakeholders' needs for such information* - <http://www.chem.unep.ch/unepsaicm/cip/default.htm>.

(٥) التقرير المعنون "entitled Synthesis of findings under the UNEP-led Project on Information on Chemicals in Products" متاح للفريق العامل الحالي في الوثيقة "SAICM/OEWG.1/INF/5". ملاحظة: صدرت هذه النتائج قبل انعقاد حلقة العمل المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات في آذار/مارس ٢٠١١.

ومنحت الحاضرين دوراً أكبر في إطلاع أصحاب المصلحة الآخرين على المشروع. ويتمثل الهدف الأساسي من حلقة العمل في تحديد العناصر التي ينبغي تناولها في التوصيات المتعلقة بالإجراءات التعاونية والمزمع تقديمها خلال هذا الاجتماع واستكمالها بعد ذلك لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة في ٢٠١٢. ودارت مناقشات داخل أفرقة فرعية لتحديد الشواغل والمسائل والعناصر الرئيسية الواجب التصدي لها عند السير قدماً. وعلى العموم، اقترح وضع إطار ما لتحسين توافر المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات والحصول عليها. واستُخدمت نتائج المناقشات العامة اللاحقة في إعداد مشروع التوصية المقترحة. وتقرير حلقة العمل متاح في هذا الاجتماع كوثيقة إعلامية.^(٦)

الإجراء المقترح

١٦ - قد يود الفريق العامل المفتوح العضوية، إذ يأخذ المسائل آفة الذكر بعين الاعتبار، أن يناقش العناصر التالية والأنشطة المحتملة لأغراض مشروع توصية مقترح يقدم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة. وقد ينظر المؤتمر في اعتماد قرار للشروع في عملية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون على النحو المشار إليه في مشروع التوصية أدناه من أجل تيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات.

مشروع التوصية

إذ يذكّر بأنه اعتمد في دورته الثانية المعقودة في عام ٢٠٠٩ قراراً^(٧) بشأن تنفيذ مشروع يتمثل هدفه العام في تعزيز تنفيذ الفقرة ١٥ (ب) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي، وسيقوم بأمر منها بلورة توصيات بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات التعاونية الدولية كي ينظر فيها المؤتمر في دورته الثالثة المقرر عقدها في عام ٢٠١٢،

وإذ يقر بأن استمرار التعاون الدولي ضروري لزيادة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات على امتداد دورة حياتها، وبأن الإجراءات المنسقة السريعة ضرورية لتحسين التناسق ومن ثم تفادي التضارب بين النظم الإعلامية والزيادة إلى أقصى حد في التوافق مع النظم القائمة وفي الفوائد العائدة على جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ يرحب بمبادرات الحكومات والدوائر الصناعية والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى من أجل تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات في بعض المناطق،

وإذ يعترف مع التقدير بالتقدم المحرز في أداء المهام المحددة لتحقيق أهداف المرحلة الأولى من المشروع، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية، ونتائج دراسات الحالات، والتقرير التولييفي، ونتائج واستنتاجات مختلف الاجتماعات المعقودة منذ الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية،

(٦) تقرير حلقة العمل المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات والمعقودة في آذار/مارس ٢٠١١ متاح للفريق العامل الحالي في الوثيقة "SAICM/OEWG.1/INF/6".

(٧) الوثيقة SAICM/ICCM.2/15، القرار الثاني/٤ جيم.

وقد نظر في نتائج أنشطة المشروع وبخاصة حلقة العمل الدولية المتعلقة بمشروع المواد الكيميائية في المنتجات والمعقودة في آذار/مارس ٢٠١١، وفي مقترحات العناصر المحددة في مرفق هذه الوثيقة والواجب إدراجها في إطار لتيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات،

١ - يوافق، من أجل اتخاذ إجراءات تعاونية مناسبة، على تلبية الحاجة إلى تحسين توافر المعلومات المفيدة عن المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات في سلسلة الإمداد وعلى امتداد دورة حياتها، وإلى تحسين الحصول على تلك المعلومات، ويسلم بالحاجة إلى المزيد من الإجراءات للمساهمة في تحقيق الهدف العام للنهج الاستراتيجي والمتمثل في التوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تقلل إلى أدنى حد من الأضرار الكبيرة على الصحة البشرية والبيئة؛

٢ - يقرر أن من الضروري إرساء عملية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون، رهنًا بالموارد المتاحة، تناط بها ولاية صياغة مقترح بشأن إطار غير ملزم قانوناً (يشار إليه لاحقاً بالإطار) غايته العامة تيسير وتوجيه تقديم المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وتوافرها والحصول عليها لدى جميع فئات أصحاب المصلحة. وسيتمثل الهدف الرئيسي للإطار في تيسير وضع وتطوير وتفعيل نظم المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات على امتداد دورة حياة كاملة، بطرق منها الاعتماد على التجارب والعمل المنجز لتحديد وتجاوز الثغرات والعقبات التي يواجهها أصحاب المصلحة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات أو تقديمها؛

٣ - يوصي بأن يراعي مقترح الإطار النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها، وبأن يتفادى أي ازدواج في الجهود المبذولة في إطار ذلك النظام، وبأن ينص على القيام مستقبلاً بصياغة توجيهات أو مبادئ توجيهية عامة وقطاعية لمساعدة أصحاب المصلحة على تنفيذ الإطار؛

٤ - يبحث على أن يأخذ الإطار المقترح في الحسبان أصحاب المصلحة الرئيسيين واحتياجاتهم الخاصة كما حُددت في المرحلة الأولى من مشروع المواد الكيميائية في المنتجات مع مراعاة العناصر التي اقترحتها حلقة عمل المشروع، والتي ترد في مرفق هذه التوصية؛

٥ - يشدد على أن يحدد الإطار أدوار ومسؤوليات الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة وأن ينص في الوقت ذاته على نهج مرنة ومختلفة تلي احتياجات كل قطاع وكل فئة من فئات أصحاب المصلحة، بطرق منها توفير توجيهات عامة وقطاعية مرنة وقابلة للتكيف، فيما يتعلق بتحديد المعلومات التي يمكن نقلها وكيفية الحصول عليها وتبادلها مع مراعاة أفضل الممارسات وأخذ التجارب الناجحة والتقدم المحرز والتطورات بعين الاعتبار؛

٦ - يقترح أن تتضمن العملية التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون تشكيل فريق عامل تقني يتولى مهمة وضع مقترح الإطار ويدعى إليه ممثلون للفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة المعنيين بالمنتج في شتى مراحل دورة حياته؛

- ٧ - يبحث على أن يراعي الإطار احتياجات صاحب المصلحة والحصول على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية علاوة على أفضل الممارسات في الحصول على تلك المعلومات مع إيلاء الاعتبار التام للفقرات ١٥ (أ) و(١٥) ب و ١٥ (ج) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي؛^(٨)
- ٨ - يبحث أيضاً على أن تُتخذ، أثناء وضع الإطار، إجراءات تعاونية لتنفيذ المشاريع التجريبية، مع مراعاة الاحتياجات من المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية على امتداد دورة حياة المنتج بأكملها ومراعاة الأوضاع في البلدان النامية لإثبات مدى قابلية هذا الإطار للتطبيق في قطاع أو أكثر؛
- ٩ - يبحث أيضاً على إيلاء الاهتمام اللازم للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وهي احتياجات تشمل المساعدة المالية وبناء القدرات والتدريب وتحسين الوصول إلى التكنولوجيا؛
- ١٠ - يشجع المنظمات الصناعية أو التجارية، والحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية على المشاركة بنشاط في وضع مقترح الإطار الرامي إلى تيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، يشمل المشروع التجريبي (المشاريع التجريبية)؛
- ١١ - يبحث القطاع الخاص وكل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على أن تتبرع بالموارد البشرية والمالية والعينية لدعم وضع مقترح الإطار الرامي إلى تيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، يشمل المشروع التجريبي (المشاريع التجريبية)؛
- ١٢ - يدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تزعم تنفيذ العملية على نحو منفتح وشفاف وشمولي، وإلى تقديم الإطار المقترح كي ينظر فيه المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفق الثاني، الفقرات ١٥ (أ) و(ب) و(ج)

المرفق

العناصر التي يتعين بحثها لإدراجها في إطار يرمي إلى تحسين الحصول على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وتوافرها

قامت حلقة العمل المتعلقة بمشروع المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات والمعقودة في آذار/مارس ٢٠١١،^(٩) سعياً إلى تحقيق هدفها المتمثل في بلورة العناصر التي ستتألف منها التوصيات المتعلقة بالإجراءات التعاونية، بتحديد العناصر التالية ليُنظر فيها عند وضع إطار لتحسين الحصول على المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وتوافرها. وفي حين لا يشكل هذا النص نصاً متفاوضاً بشأنه فإنه يمثل النتيجة العامة التي خلصت إليها حلقة العمل بالاستناد إلى حد كبير إلى تقارير مناقشات الأفرقة الفرعية.

ويمكن أن يكون الإطار عاماً وأن يكون غير ملزم بطبيعته تمشياً مع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويمكن أن يحفز الإطار الأنشطة المنجزة في قطاعات منتجات محددة وأن يتيح المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات المختلفة لهذه القطاعات.

ويمكن أن يحدد الإطار العناصر التالية:

(أ) أدوار الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة ومسؤولياتها

(ب) المبادئ المتعلقة بالمعلومات التي يمكن نقلها إلى أصحاب مصلحة مختلفين والكيفية التي يمكن أن تنقل بها

(ج) الاستناد إلى التجارب القائمة لأفضل الممارسات

وقد يستند وضع الإطار إلى تحليل للعناصر الرئيسية لأفضل الممارسات المرتبطة بالمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، وأن يسترشد بدراسات الحالات القطاعية التي أُنجزت بشأن لعب الأطفال والإلكترونيات ومواد البناء والمنسوجات، وبوثيقة صدرت بعنوان: ”لمحة عامة عن نظم توفير المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات واحتياجات أصحاب المصلحة من هذه المعلومات“، وبالعروض المقدمة من جميع ممثلي أصحاب المصلحة خلال حلقة العمل الدولية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية. ويمكن أن يستند أيضاً إلى استنتاجات حلقة العمل والاجتماعات الأخرى المعقودة أثناء صياغة المشروع.

وخلال بلورة الإطار، ينبغي الإقرار باحتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات، وتبليتها باتباع نهج متوازن يعترف بأهمية مبدأ الملكية الفكرية وحماية المعلومات التجارية السرية ويحترمه في الآن ذاته.

(٩) تقرير حلقة العمل المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات والمعقودة في آذار/مارس ٢٠١١ متاح للفريق العامل الحالي في الوثيقة ”SAICM/OEWG.1/INF/6“.

وينبغي عند وضع الإطار مراعاة المسائل التالية:

- (أ) وضع المبادئ التي تحدد المعلومات التي يمكن تقديمها لتلبية لاحتياجات أصحاب المصلحة، أي على سبيل المثال تحديد المواد الكيميائية وأنواع المعلومات الواجب تناولها، الخ.
- (ب) توفير المعلومات لمختلف أصحاب المصلحة وإبلاغهم بها:
- وضع متطلبات تقنية تتعلق بالأساليب الجديدة لتبادل المعلومات بما فيها أفضل الممارسات المستمدة من الأساليب القائمة،
 - تعزيز الأساليب القائمة لتبادل المعلومات من أجل توسيع قبولها والحث على استخدامها
- (ج) تشجيع الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- (د) تنفيذ إجراءات رامية إلى كسب دعم الدوائر الصناعية وأصحاب المصلحة الآخرين وضمان النجاح؛ ويمكن أن يتمثل أحد الأنشطة المحتملة في "حالات عملية" تُسلط الضوء على فوائد تحسين تدفق المعلومات وقيمتها المضافة بالنسبة إلى العناصر الفاعلة الرئيسية في سلسلة القيمة
- (هـ) الاعتماد على العمل المنجز، والحجاري إنجاز، فيما يتعلق بتكلفة الجمود وبناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية لفائدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لمساعدة الحكومات على تقييم التكاليف والفوائد المتصلة بنظم المعلومات
- (و) إذكاء الوعي بالنظم القائمة، وبخاصة لدى الحكومات والاقتصاد غير المنظم والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والجمهور، وتعزيز القدرات الكفيلة بتنفيذ هذه النظم
- (ز) بحث كيفية تعريف المعلومات التجارية السرية ومعالجتها
- (ح) صياغة وثائق توجيهية وإمكانية بحث المسائل آفة الذكر والتركيز مثلاً على النقاط التالية:
- '١' أفضل الممارسات بما فيها الدروس المستفادة والنظم الناجحة
 - '٢' استخدام اللغات الموحدة
 - '٣' نقل المعارف
 - '٤' مبادئ توجيهية سياساتية تتوافق مع الفقرة ١٦ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية
 - '٥' مقترحات بشأن الأدوات التنظيمية.